مستقبل الجمعيات التعاونية العامة بعد الحرب*

لحضرة صاحب العزة حسن الزينى بك
عضو المجلس الاستشارى التعاونى الأعلى ورئيس الجمعية التعاونية
لمديرية الدقهلية ومحافظة دمياط

سيداتى ، سادتى :

إن من أعز الأمانى ، وأقربها إلى نفسى ، أن أتحدث إلى إخوانى التعاونيين فى موضوع يحتل المكان الأول من الأهمية عندهم ، ويشغل الحيز الأول من تفكيرهم ، منذ وضعت الحرب أوزارها ، ولمع بريق السلام فى أفق العالم ، ألا وهو موضوع ، مستقبل الجمعيات التعاونية العامة فى المديريات ، وما يخالج خواطر الكثيرين فى مصيرها بعد انتهاء هذه الحرب الضروس :

سيداتى ، سادتى :

تأسست الجمعيات التعاونية المركزية ، والاتحادات التعاونية ، بمقتضى المادة ١٦ من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٧ ، بشأن الجمعيات التعاونية المصرية والغرض منها القيام باجراء عمليات بالجملة تتطلبها الجمعيات المنتمية اليها لحسابها أو تمهيد الوسائل التى تكفل للجمعيات المذكورة ، تحقيق هذه العمليات ، أو تقديم المواد التى تستهلكها هذه الجمعيات لها ، هذا ، هو منطوق المادة ٩٦ من القانون المذكور ، وأغراضها واضحة ، وضوح الشمس ، وقد تعبر اسمها بالجمعيات التعاونية العامة بنفس النص بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ فى المادة ٩٦

وكان القصد الأساسى ، الذى ترمى اليه مصلحة التعاون ، من وراء هذا التعاون ، إن تيسر سبيل الحصول على المواد الضرورية لتموين الأفراد ، وتصلهم بهذه الجمعيات رأفة بهم ، وشفقة على الفقراء منهم . ودرءا للخطر الذى يتهددهم من جانب بعض التجار الجشعين ، الذين رانت غشاوة الجشع ، على أبصارهم وقلوبهم ، فلم يبالوا بالقوانين الرادعة ، التى وضعتها الحكومة لمراقبتهم ، وبالأوامر الحازمة التى أصدرتها للضرب على أيديهم ، فغالوا فى الأسعار ، وأقاموا السوق السوداء وعمروها فى شتى أنحاء البلاد .

* أذيع هذا الحديث فى البرنامج الثقافى لإذاعات الوزارة .

ولقد كان من فضل الله علينا ، أن تخرج الفكرة إلى عالم الوجود ، وتؤسس فى البداية باسمهم ، تكتتب بها الجمعيات الفرعية ، وكانت قيمة السهم ، أربعة جنيهات مصرية ولئن كانت الأسهم المتجمعة حين بدء تنفيذ المشروع قليلة ، إلا أن الفرصة كانت سانحة لتنميتها لكثرة الأموال المتداولة وانتعاش الحالة نتيجة ظروف الحرب .

وقامت الجمعيات المركزية على هذا المال القليل فى مجموعه الكثير فى إنتاجه وكان عمادها حسن إدارة القائمين عليها ، ولقد خطت خطوات سريعة ، بما جمعت من أموال ، على سبيل الأمانات ، لحساب كل جمعية ، بمقدار ما يلزمها شهريا من مواد التموين ، وهذا ما شجعها على السير إلى الأمام فى عملها .

ولقد أدى إنشاء هـذه الجمعيات إلى توحيد الجهود التجارية ، وتنظيم المعاملات بين التعاونيين ، وانها لفكرة صائبة حقا ، فقد كانت بمثابة الراعى الأمين الذى يرعى مصالحهم ويسهر على راحتهم وينفذ رغباتهم ويفكر فى مستقبلهم ولايدخر وسعا فى إصلاحهم ورفاهيتهم ، وعلى هذا الأساس قام صرح هذه الجمعيات المباركة التى أصبحت بمرور الأيام مثبتة البنيان لا تؤثر فيها الحوادث ولا تنال منها الأحداث .

سيداتى ، سادتى :

والآن وقد أشرقت علينا شمس السلام ، لتكشف هـذه الظلمات ، التى خيمت على سماء العالم ستة أعوام ، يجب علينا جميعا أن نصحو وأن تغمرنا الثقة ويعمنا التفاؤل ، ع بمستقبل الجمعيات التعاونية بمصر ، وليس لنا أن ندع للتشاؤم طريقة إلى قلوب بعضنا ، بما ينتظر من هذه الجمعيات ، فيغلب عليهم الظن بأنها كانت وليدة ظروف الحرب القاهرة فحسب ، ولا تلبث حتى تنتهى بانتهائها ، وان قيامها الآن نتيجة استمرار إمدادها بمقادير التموين الضرورية للأعضاء ، بحكم إشراف الحكومة على هذه المواد ، وتحديد أسعارها ، وبحكم النظام الذى وضع لتوزيع السكر والزيت والشاى والأقمشة الشعبية وغيرها من مواد التموين وهؤلاء مسرفون فى التشاؤم بغير حق ، إذ يقدرون عمر هذه الجمعيات بعمر وزارة التموين وهى كما يعتقدون مرهونة ببقائها .

ولكنى لا أشارك هؤلاء رأيهم وتفكيرهم ، فلا أغالى إذا أكدت أن هـذه الجمعيات ستنتج أكثر مما أنتجت ، وتثمر أوفر مما أثمرت ، وستلعب دورا خطيرا وتؤدى مهمة عظيمة فى المستقبل فى تنظيم تداول السلع . والتعامل فى المواد الضرورية للساهمين ، مع الجمعيات التعاونية الفرعية فى أنحاء البلاد وستظل ثابتة بمدعمة القواعد قوية الدعائم لا يزعزعها مزعزع ، ولا تقف فى طريقها عقبات ، وستبقى مجالس إدارتها عاملة باخلاص وأمانة على المحافظة على كيانها والقيام على أموالها وإدارتها ومضاعفة رؤوس أموالها من سنة لأخرى ، مع زيادة عدد جمعياتها الفرعية ومشتركيها وستتسع بذلك نطاق تجارتها مع الجمعيات الفرعية .

ولما كانت الروح التجارية السائدة فى هذه الجمعيات بعيدة عن الطمع والجشع والأغراض ، لأن أموالها ملك للتعاونيين جميعا ، منهم واليهم ، وربحها محدود ، ومقرر حسب القانون وكل زيادة فى الكسب تعود إلى أعضاء الجمعيات بالعائد الذى يوزع فى نهاية كل سنة بمقدار تعامل كل جمعية مما تستورده من الأقمشة وغيرها من المواد الأخرى ، التى تلزم للتعاونيين بالجملة من المصانع والمعامل التى بالداخل والخارج بأسعار تتصف بمضاربتها وتعز منافستها ، يمكن أن تمد به فروعها ، وتورده لعملائها .

اخوانى التعاونيين

وعندى لكم بشرى حسنة . تزيد ايمانكم . واطمئنانكم . وتعزز رأيى فى مستقبل الجمعيات ، وهى ، مشروع إنشاء البنك التعاونى الذى قررت الحكومة انشاؤه بمقتضى المادة ١٧ من قانون التعاون والذى اقرته وزارة الشئون الاجتماعية والمجلس الاستشارى الأعلى . فى جلسته المنعقدة فى يوم عشرة نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، وسيكون تأسيسه على أموال تشترك فيه كل الجمعيات فى أسهم لاتقل عن سهم واحد قيمته عشرون جنيها اشتراكا جبريا وإنه ان حسن الحظ أن عدد الجمعيات الآن بلغ ألفين . وعلى هذا سيجتمع لدينا بسهولة نحو الأربعين الف من الجنيهات على فرض أن كل جمعية ستعاون بسهم واحد ولكنى عظيم الأمل فى أنها ستبلغ المائتين وخمسين ألفا من الجنيهات بفضل سخاء التعاونيين وإقبالهم على هذا المشروع الجليل وستكون كل هذه المبالغ الحجر الأساسى الأول فى بناء البنك الجديد .

ومما يبعث الأمل فى قلوبنا بمستقبل البنك الجديد أن تعلم جميعا أن بنك مصر قد أسس فى بدء إنشائه بثمانين الف جنيه وها نحن أولاء نرى مبلغ ازدهاره وما وصل إليه من تقدم حتى بلغ الملايين وبإذن الله سيكون بنك التعاون من أقوى البنوك المدعمة ماليا وإداريا بفضل التعاونيين وتعضيدهم له وبذلهم فى سبيله .

وسينتخب مجلس إدارته من فحول رجال التعاون مما يكفل حسن إدارته وصدق الاخلاص لما يهدف له — فلتطمئنوا أيها التعاونيون على جمعياتكم بالخاصة والعامة وعلى مصرفكم المنشىء حديثا فسيتم له مارجوه من شأن عظيم ومستقبل وطيد ثابت وحمدا لله الذى أوجد لنا هذا البنك الذى لم يدع ثغرة للتشاؤم على مستقبل الجمعيات التعاونية وسيكون بمثابة المعين الذى نستمد منه ماتحتاج إليه فتؤدى أمانتها وتقوم برسالتها مطمئنة على كيانها آمنة على حياتها مزهوة بازدهار مستقبلها .

فلتقبلوا جميعا على الاكتتاب لهذا المشروع الجليل الخطير العظيم الأثر بسخاء وليشترك كل منا بأسهم كثيرة ولا يبخل على هذه المؤسسة الوطنية التعاونية والقومية ولتجعل منه مصرفا ماليا كبيرا ينفع التعاونيين فى مطالبهم وضروراتهم فى كل الأوقات العصيبة

ولينشر كل أخ فى التعاون الدعوة فى كل مكان للاقبال على الاكتتاب له وتدعميه وتوطيده ماليا وكلما كثر المال ازداد النفع وعم الخير وقامت الجمعيات التعاونية العامة بمشروعاتها ورغباتها وهى واثقة بالنجاح إن شاء الله .

سيداتى ، سادتى ...

إن الجمعيات التعاونية العامة تعتبر ناديا يجمع شمل التعاونيين وغايتها جمع القوى الحية فى البلاد أفرادا و جماعات حول مبادئ التعاون وتدعو المواطنين إلى التعاون القومى فى كل وقت وفى كل حين وفى الأحوال جميعها سواء كانت بسيطة عادية او خطيرة غير عادية كما تدعو الى الاتحاد والالتفاف حول المصالح المشتركة وما أنشئت هذه الجمعيات إلا لخدمة الأعضاء . ورفع مستوى معيشتهم . بما تقتضيه من وسائل الاتجار بالجملة من مصادر الحاجيات نفسها وبأثمان متهاودة توزع على الأعضاء بربح قليل مناسب .

ونحن اذا استشعر جميعا جسامة ما يصادفنا فى سبيل تأسيس البنك . ندرك تماما ما يقتضيه الواجب الوطنى علينا . من ضرورة مواجهة الموقف الحالى . الملىء بالمنافسات الاقتصادية والمضاربات التجارية . فعلينا ان ندعم هذا البنك . ونجعله طودا شامخا . ترتطم على صخرته كل المصاعب التى تواجه الجمعيات . فتتغلب عليها .

وإن شيئا واحدا . هو الذى يدنى التعاونيين فى أهدافهم ويلفتهم آمالهم . ذلك هو البنك التعاونى . الذى سيوثق الروابط بين أعضاء الجمعيات ويثبت فكرة التعاون فى قلوبهم وإنا لنرجو من ورائه ان تقوى العلاقات المالية . ووسائل التعاون الحر . مع الجمعيات التعاونية العامة . وفقا لتطورات المعاملات الاقتصادية والمالية الحديثة . وبذلك يتسنى لمصر النهوض بقيعاتها الدولية فى كرامة وإباء وتستطيع من وراء ذلك أن تؤدى اصلاحاتها الشعبية الكبرى الشاملة اجتماعية كانت أو اقتصادية ، وإن حضارة الشعوب أصبحت تقاس بما تبذل من جهود لرفع مستوى الطبقات العاملة وغير العاملة وتحسين أحوالهم المعيشية والاجتماعية .

وإن النهضة الصحيحة لهى النهضة الشعبية التى تتآزر فيها الجهود من جانب الأفراد جميعا ، ويكون فيها التعاون صادقا فهبوا للعمل وتقدموا الى الأمام بخطوات ثابتة وأقدام راسخة (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

حسن الزينى
رئيس الجمعية العامة لموظفى مصلحة الجمارك
ونقطة دمياط والمندوب بالمجلس الاستشارى
التعاونى الأعلى